

مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب:

تعزيز الاشتغال المالي والنزاهة المالية

- وجوب تفصيل تدابير مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب بما يناسب البيئة المحلية والمخاطر المحلية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يتعين أن تتناسب أدوات الرقابة ذات الصلة مع المخاطر السائدة أو المحتملة.
- وجوب مواءمة التزامات مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب مع قدرات كل من المؤسسات العامة والخاصة.
- عند وجود عجز في القدرات المؤسسية، يتعين وضع خطة لتحسين القدرات والتدرج في التزامات مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب مع زيادة القدرات المؤسسية.
- إنفاذ القوانين هو مسؤولية الدولة الأولى، ولا يجب نقل هذه المسؤولية إلى مؤسسات خاصة بلا مقتضيات تستدعي ذلك.

المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، والخدمات المالية لأصحاب الدخل المنخفضة

توصيات فريق العمل المالي (FATF)

تمثل التوصيات الأربعون لفريق العمل المالي بالإضافة إلى توصياته الخاصة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب المعيار الدولي للوائح مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب (انظر الإطار 1).²

وعلى الرغم من أن هذه التوصيات غير ملزمة قانوناً لأي بلد، إلا أن البلدان غير الملتزمة بها تواجه مخاطر اعتبارها بلداناً آوياً المجرمين وما يحققونه من عائدات غير قانونية، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بهذه البلدان كمقصد لتدفقات الاستثمار، ويُشترط على المؤسسات المالية التي تعمل في بلدان ممثلة لهذه المعايير أن تولى اهتماماً خاصاً للتعاملات مع أي أشخاص أو مؤسسات من أي بلد غير ملتزم. وفي الواقع، يؤدي ذلك في أغلب الأحوال إلى تباطؤ المعاملات؛ بل إنه قد يؤدي إلى اتخاذ قرار بتجنب علاقات العمل مع هؤلاء الأشخاص أو تلك المؤسسات.

وتحدد توصيات فريق العمل المالي التدابير التي يتعين على البلدان والمؤسسات المالية، ومؤسسات أعمال تجارية ومهنية محددة، تبنيها لمواجهة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وتُنصح البلدان بالقيام بما يلي:

على مدى الثلاثين سنة الماضية، زاد وصول أصحاب الدخل المنخفضة إلى الخدمات المالية الرسمية بصورة مذهلة. ومع ذلك، فإن الجهود التي تُوجه بصورة غير صحيحة للحد من السلوك الإجرامي تهدد بتباطؤ وتيرة هذا التقدم.

وتشجع المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب النزاهة المالية، وتساند مكافحة الجريمة. غير أن التنفيذ غير الملائم لهذه المعايير—لا سيما في الأسواق الناشئة—يلعب دوراً في استبعاد ملايين من أصحاب الدخل المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية. ومن الممكن أن يدفع ذلك الأغلبية المحرومة من هذه الخدمات إلى اللجوء إلى خدمات مالية غير رسمية (القائمة على استخدام النقود)، مما يقوض التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويحرم الجهات التنظيمية والقائمة على إنفاذ القوانين من وسيلة أساسية لتعزيز النزاهة المالية، ألا وهي: القدرة على تتبع حركة الأموال.

وما ينبغي أن يكون الأمر كذلك. فالاشتغال المالي ونظام النزاهة المالية الفعال يمكن—بل ينبغي—أن يكون مكملاً لأهداف السياسات الوطنية. وتتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن البلدان من تهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة. والتحدّي هو إيجاد المستوى المناسب من الحماية لبيئة مالية محددة.

فمن حسن الحظ أن مجموعة متزايدة من التحليلات والأمثلة الإيجابية من بلدان في كافة أنحاء العالم قد بدأت تتجه نحو هذا الصوب. وتقدم هذه المذكرة رؤى ثاقبة أكتسبت من دراسة بعض الخبرات والتجارب السابقة.

واعتماداً على دراسات سابقة تضمنت تحليلاً صادراً عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (إيسرن وآخرون 2005)، مولت مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي (المعروفة باسم FIRST) خمس دراسات قطرية (بيستر وآخرون 2008) لتحليل آثار تنظيم أعمال مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب على الوصول إلى خدمات التمويل في إندونيسيا، وكينيا، والمكسيك، وباكستان، وجنوب أفريقيا.¹ وتخلص هذه الدراسة إلى أن تدابير مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها إن لم يتم تصميمها (هذه التدابير) بعناية. وتحدد هذه الدراسة العوامل التي قد تزيد من هذا الأثر، وتتيح نهجاً بشأن تصميم أدوات الرقابة المناسبة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب التي تكمل سياسات الوصول إلى الخدمات المالية، وتقتصر مبادئ تصميم أساسية لهذه الأدوات. وفيما يلي بعض هذه المقترحات:

1 تتضمن هذه الدراسة أيضاً دراسات حالة عن المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والفلبين.

2 يمكن الاطلاع على موقع فريق العمل المالي (<http://www.fatf-gafi.org>) للوصول إلى مجموعة التوصيات الكاملة والإرشادات ذات الصلة.

الإطار 1: ما هو فريق العمل المالي (FATF)؟

فريق العمل المالي هو هيئة مشتركة بين الحكومات تضع معايير عالمية لمكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب، وتقوم بتقييم امتثال أعضائها لهذه المعايير، وتعمل على تشجيع الامتثال العالمي لهذه المعايير، كما أنها تحدد التهديدات التي تواجه مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب. وتضم في عضويتها 32 بلداً ومنظمتين إقليميتين (مجلس التعاون الخليجي، والمفوضية الأوروبية). ويعمل فريق العمل

على توصيات فريق العمل المالي بصورة وثيقة مع 8 هيئات إقليمية تعمل على نمطه في مناطق أفريقيا، وآسيا/المحيط الهادئ، والبحر الكاريبي، وأوروبا، وأوروبا وآسيا (أوراسيا)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا الجنوبية حيث تمثل معظم بلدان العالم. وعلى مستوى العالم، صادق 180 بلداً بصورة مباشرة على توصيات فريق العمل المالي.

وعادة ما يتم فرض وإنفاذ قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب بعقوبات شديدة تمثل في غرامات كبيرة أو السجن. وربما تتأثر من جراء ذلك سمعة مؤسسة ما تمت إدانتها: فقد تفقد عملائها وعلاقات عملها، بل قد تفقد ترخيص نشاطها.

مقدمو الخدمات المالية العاملون مع عملاء منخفضي الدخل

تغطي توصيات فريق العمل المالي نطاق واسع من الخدمات والأنشطة تتضمن قبول الودائع من الجمهور، وتقديم القروض الاستهلاكية، وتحويل الأموال أو القيمة في القطاع الرسمي وغير الرسمي. ويتضمن نطاق هذه التوصيات مقدمي الخدمات المالية الذين يخدمون عملاء منخفضي الدخل (مثلاً، مجموعات متنوعة من مؤسسات التمويل الأصغر، وداخلين جدد إلى السوق مثل مقدمي الخدمات المصرفية بلا فروع بنكية).⁵

وتتناول هذه المذكرة بعض الجوانب السلبية لأدوات الرقابة غير المناسبة لمكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب على الخدمات وقاعدة عملاء مقدمي هذه الخدمات. غير أن أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب المصممة على نحو جيد تتيح أيضاً لهؤلاء الحماية والفرص. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- يمكن أن تساعد أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب المؤسسات على فهم عملائها بصورة أفضل، مما يمكنها من تصميم منتجات أفضل وتسويقها بصورة أحسن مع مساندة خدمة العملاء بصورة أفضل بوجه عام.

- اعتماد قوانين تجرم غسل عائدات الجريمة أو تقديم مساندة مالية أو مادية للإرهابيين.
- إنشاء وحدة استخبارات مالية لتلقي المعلومات، وتحليلها، ونشرها بشأن المعاملات/الأنشطة المرتقبة التي تنطوي على غسل أموال/تمويل إرهاب.
- ضمان الرقابة المناسبة والفعالة بشأن المؤسسات المالية.
- التعاون مع بعضها البعض في التحري عن الجرائم وتقديمها للمحاكمة.

أما التدابير المطلوب من المؤسسات المالية الاضطلاع بها فلها، في أغلب الأحوال، أكبر تأثير مباشر على الوصول إلى الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، يشترط على المؤسسات المالية القيام بتدابير العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة)³ بشأن العملاء، مثل ما يلي:

- تحديد عملائهم والتحقق من هويتهم باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة المصدر (عملياً، التحقق من التفاصيل الشخصية مثل الأسماء، وأرقام الهوية الوطنية الموجودة، وتاريخ الميلاد، ومعلومات الاتصال).⁴
- الحصول على معلومات عن غرض علاقة العمل المعنية وطبيعتها المزمعة.
- وجود سجلات شاملة لمعلومات العملاء ومعاملاتهم.
- رصد معاملات العملاء، وإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية أو السلطات المعنية في حالة الاشتباه في أن الأموال موضوع المعاملة تمثل عائدات جريمة أو مرتبطة بتمويل الإرهاب.

وعلى المؤسسات ضمان تفهم موظفيها لالتزاماتهم القانونية مع تطبيق هذه التدابير لتمكين المؤسسة ومسؤوليها وموظفيها من الامتثال والالتزام بها.

3 بعض الجهات التنظيمية والعاملين في هذا المجال يستخدمون عبارة "اعرف عميلك" من وقت لآخر بدلاً من العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة) للعملاء.

4 تتضمن تدابير العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة) واجب اتخاذ الخطوات المعقولة لتحديد هوية المالك المنفعة والتحقق منها. والمالك المنفعة هو شخص طبيعي لديه عميل خدمات مالية أو يسيطر على هذا العميل بصورة مطلقة (على سبيل المثال فرد يمتلك غالبية الأسهم في مؤسسة يرغب في فتح حساب) و/أو شخص تتم المعاملة نيابة عنه.

5 تتضمن مؤسسات التمويل الأصغر مجموعة من مقدمي الخدمات المالية الذين يخدمون عملاء أصحاب دخول منخفضة. ومن أمثلة ذلك البنوك التي تنقل مدخرات وبنوك المكاتب البريدية، والمؤسسات التعاونية المالية، والمؤسسات غير الحكومية، والجمعيات، والبنوك الكائنة في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية، والبنوك التجارية التي تقدم خدمات تجزئة واسعة النطاق، وشركات تحويل الأموال، إلخ. أما مقدمو الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية فيضمون شركات الهاتف المحمول (مشغلي شبكات الهاتف المحمول)، ووكلاء التجزئة، وغيرهم من الشركات التي تقدم خدمات مالية خارج فرع البنك التقليدي. ويمكن لمقدمي الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية أن تستعين بمجموعة متنوعة من قنوات التوصل التي تتضمن الهوائيات المحمولة، وبطاقات الدفع (الدائنة، والمدينة، والمدفوعة مسبقاً)، وماكينات الصراف الآلي، وماكينات البيع، وغير ذلك من البنية الأساسية الموجودة. ويجوز إدراج مؤسسات التمويل الأصغر ومقدمي الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية تحت المظلة الأوسع نطاقاً للوائح وتنظيمات النشاط المصرفي أو تحت لوائح وتنظيمات منفصلة حسب البلد المعني.

وقد تسمح خطة تنفيذ البلد المعني بشأن أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب بالتدرج في بعض التدابير أو تنفيذها بصورة متتابعة. ويسمح التتابع للبلد المعني بتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، وفي الوقت نفسه تحسين قدرات هذا البلد بشأن تنفيذ باقي التوصيات.⁶

أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية

ثمة عوامل خاصة بالبلد المعني يمكن أن تخلق، دون قصد، معوقات تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية وحددت دراسة إصلاح وتدعيم القطاع المالي (المعروفة باسم FIRST) الأمثلة التالية.

أوجه القصور في البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها

تكون عملية التحقق من الهوية أسهل وأرخص تكلفة عندما يكون هناك نظام وطني موثوق وموحد لتحديد الهوية، على سبيل المثال نظام يعتمد على بطاقات الهوية الوطنية أو نظام يجمع مختلف قواعد البيانات التجارية والحكومية. ولا يوجد هذا النظام لدى بلدان كثيرة، وحتى في بعض البلدان التي تصدر وثائق هوية، فإن هذه الوثائق قد لا ينظر إليها كمستند موثوق.

وفي حالة عدم وجود نظام وطني لتحديد الهوية، أو إذا كان هذا النظام يفتقر إلى النزاهة والسلامة، أو كان من المتعذر الوصول إلى قواعد البيانات، فإن المؤسسات المالية في الغالب تتكبد تكاليف إضافية للتحقق من معلومات الفحص النافي للجهالة (العناية الواجبة) للعميل. وهذا قد يدفع المؤسسات إلى الانسحاب من المعاملات المنخفضة القيمة والأقل ربحاً ومن الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى البلدان التي لديها أنظمة وطنية موثوقة للتحقق من الهوية قد تخفق في تغطية نسبة كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة أو من يقطنون مناطق ريفية نائية، وتتركهم بلا مستند هوية رسمي وأو ما يفيد وجود عناوين سكن رسمية.⁷

ويمكن أن يكون ذلك أكثر وضوحاً في حالة بعض نماذج أنشطة الأعمال الجديدة التي يمكن أن توسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، في حالة بعض نماذج تقديم الخدمات المصرفية بلا فروع بنكية، قد يقوم العملاء بتسجيل المعاملات وأو القيام بها عن بعد وليس بالحضور شخصياً. وهذه النماذج تعتمد على الحد الأدنى من معلومات هوية العميل التي يتعين التحقق منها مقابل قواعد بيانات التابعة لطرف ثالث مثل قاعدة البيانات الوطنية للهوية أو قواعد بيانات هيئات الاستعلام الائتماني. فإن لم تتواجد مثل هذه الأنظمة أو كانت تعاني من أوجه قصور من حيث السلامة والنزاهة، فقد لا توافق الجهات التنظيمية على نموذج العمل هذا.

- تعتبر أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب قاصرة على المؤسسات والخدمات المالية القياسية التي تخضع لتنظيم، ومن ثم فإن مقدمي الخدمات غير الرسمية قد يتركون عرضة للمخاطر، ويخضعون لحجم غير متناسب من سوء الاستغلال الإجرامي.
- يجد مقدمو الخدمات أن من الأسهل الارتباط مع مؤسسات مالية تخضع لتنظيم، غير أن هذه المؤسسات قد تتحاشى ممارسة أنشطة أعمال معهم خوفاً من القيام بأنشطة غسل أموال/تمويل إرهاب.
- يمكن لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب تعزيز أدوات الرقابة الشاملة التي تستهدف مكافحة الاحتيال.

النهج المستند إلى المخاطر إزاء مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب

تضع توصيات فريق العمل المالي تصوراً لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب بحيث تكون موحدة بصورة كافية في جميع أنحاء العالم بما يحول دون نقل غسل الأموال/تمويل الإرهاب من بلد إلى آخر أو من ولاية اختصاص إلى أخرى. ومع ذلك قد تتبع بلدان نهجاً مستند إلى المخاطر عند تنفيذ التوصيات الأساسية. وذلك يمكّن هذه البلدان من تصميم وتنفيذ أدوات رقابة خاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب تتناسب مع المخاطر التي تواجهها، كما تلائم السياق الوطني.

ويشجع فريق العمل المالي البلدان والمؤسسات على تركيز اهتمامها ومواردها على الناس والأنشطة التي تفرض مخاطر عالية خاصة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب (فريق العمل المالي 2007).⁸ وقد تقرر البلدان أن التخفيف من أدوات الرقابة أو تبسيطها كاف لحماية الأنشطة منخفضة المخاطر في مواجهة سوء الاستخدام. وإذا وجد بلد ما أن بعض الخدمات المالية لأصحاب الدخول المنخفضة يفي بمعايير فريق العمل المالي الخاصة بالإعفاء، فيجوز لهذا البلد حتى استبعاد هذه الأنشطة كلياً أو جزء منها من نظامه الوطني الخاص بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.

إرشادات للبلدان ضعيفة القدرات

يدرك فريق العمل المالي أن بعض البلدان تعاني من نقص في الموارد التي تمكنها من التنفيذ الفوري لنظام شامل يعمل على التنظيم الفعال لكافة المجالات التي تفرض مخاطر جوهرية.⁷ وبالنسبة لهذه البلدان يقترح فريق العمل المالي (2008) تصميم أدوات رقابة حول هذه المخاطر ومصداها. ويتعين مساندة عملية التصميم من خلال الالتزام السياسي إزاء تدابير شاملة لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب مع إترانها بالمعلومات من خلال التقييم المناسب للقدرات المؤسسية، وتقدير مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

6 في 2007، أصدر فريق العمل المالي إرشادات بشأن النهج المستند إلى المخاطر للمؤسسات المالية. وصدرت إرشادات مماثلة منذ ذلك التاريخ للمحاسبين، وتجار المجوهرات والأحجار الكريمة، والوكلاء العقاريين، وشركات توظيف الأموال ومقدمي الخدمات المالية، والمحامين والمستشارين القانونيين، ونوادي القمار، ومؤسسات الخدمات النقدية.

7 يعرف فريق العمل المالي "البلدان ذات القدرات المنخفضة" بأنها البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تحديات مثل الأولويات الملحة المتمثلة في ندرة موارد الحكومة، والعجز الشديد في الموارد وقوة العمل الماهرة المطلوبة لتنفيذ برامج حكومية، والضعف العام في المؤسسات القانونية، وسيطرة القطاع غير الرسمي، والاقتصاد المعتمد على النقد، وضعف أنظمة التوثيق وحفظ البيانات، ووجود قطاع مالي صغير للغاية. انظر فريق العمل المالي (2008).

8 تتضمن التدابير الأساسية تجريم غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وواجبات العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة) للعميل وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

9 لا يشترط فريق العمل المالي على المؤسسات التحقق من عنوان العميل، وذلك عرف متبع في البلدان المتقدمة، ومطلب لبعض البلدان النامية.

قصور القدرات الحكومية

من الممكن أن تؤثر القدرات الحكومية للإشراف على تدابير مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب وإنفاذها على سياسة الحكومة الخاصة بالاشتغال المالي. ويتصل ذلك على نحو خاص بمجالات ثلاثة.

- **الإشراف والرقابة.** في ظل القدرات المحدودة، ستتجه الجهات الرقابية إلى الإشراف على المؤسسات التي يسهل الوصول إليها – وفي العادة تكون المؤسسات الأكبر الخاضعة لتنظيم. وقد لا تعبر هذه الجهات اهتماماً كبيراً للمؤسسات الصغيرة غير الرسمية وغير المنظمة. ونتيجة لذلك، ستزداد تكاليف الامتثال أمام المؤسسات الخاضعة للرقابة والإشراف مع عدم وجود زيادة مماثلة على المؤسسات غير الخاضعة لإشراف أو رقابة. وهذا قد يدفع المؤسسات التي تخضع لرقابة جيدة إلى الانسحاب من الأسواق منخفضة الدخل حيث تتنافس مع مؤسسات غير خاضعة لرقابة أو إشراف. كما قد يدفع الشركات إلى البحث عن علاقات مع مؤسسات تخضع لرقابة جيدة بدلاً من المؤسسات الأكثر مخاطر التي لا تخضع لرقابة أو إشراف أو تنظيم.
- **إنفاذ القانون.** في العادة يعني القصور في إنفاذ القوانين أن تقييم المخاطر لا يستند على معلومات فعلية، ولكن على فرضيات أو أنماط دولية. وبدون فهم موضوعي للمخاطر التي يعاني منها البلد الذي تعمل فيه الجهات التنظيمية، فإن هذه الجهات تميل إلى "عنصر الأمان" وذلك باعتماد تدابير رقابة أكثر شدة مما ينبغي.
- **استخدام أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب لإحراز تقدم نحو تقنين الأنشطة الاقتصادية.** تتطلب هذه الأدوات قيام المؤسسات المالية بالإفصاح عن المعلومات التي تخص العملاء للسلطات المعنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، غير أن هذه المعلومات تُستخدم في أغراض أخرى مثل مكافحة التهريب الضريبي، وقد يقرر العملاء الذين يعانون من مشكلات مع الضرائب البقاء بعيداً عن النظام الرسمي المقنن.

التطبيق الصارم من جانب المؤسسات المالية الرسمية

تميل المؤسسات المالية الرسمية الكبرى إلى تطبيق أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب بصورة أكثر تشدداً مقارنة بما تستهدفه الجهات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن اللوائح الوطنية تسمح بجواز استخدام وثائق بديلة بناء على ما يترأى للمؤسسة المعنية للتحقق من العملاء، إلا أن هذه المؤسسات تقيد هذا الحق، ونوعية المستندات المقبولة، وفي حالة إمكانية أن تؤدي الأخطاء إلى عقوبات وتكاليف هائلة على المؤسسة المعنية (وفي بعض الحالات على الموظف المسؤول عن الامتثال، شخصياً)، فقد لا يُعطى موظفو المكاتب الأمامية الثقة لإعمال هذا الحق أو تحديد أفضل مستند للتحقق من تفاصيل عميل معين.

نطاق الخدمات المالية غير الرسمية

في البلدان الأقل تقدماً على وجه خاص، غالباً ما تُقدم الخدمات المالية بصورة غير رسمية من خلال مقرضي الأموال، أو الأطراف العاملة في مجال تحويل الأموال بصورة غير رسمية، أو جمعيات التمويل المجتمعية غير المسجلة، وغيرها. وفي الغالب، يفضل أصحاب الدخل المنخفضة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية نظراً لإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد، ووجود علاقات حميمة مع هذه المؤسسات ودراية بخدماتها، وغالباً ما تكون القيود أقل (مثل اشتراطات الهوية). وبدون قصد أو وعي يمكن أن تدفع التدابير غير المناسبة لمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب الناس بعيداً عن الخدمات المالية الرسمية أو تخلق معوقات غير ضرورية أمام هؤلاء الراغبين في استخدام الخدمات المالية الرسمية.

الروابط مع الأسواق والشركاء الدوليين

تتباين درجات الانفتاح لدى البلدان أمام الأسواق المالية الدولية من خلال العلاقات التجارية عبر الحدود، والمعاملات عبر الحدود، والملكية الأجنبية للمؤسسات المحلية. ومن المرجح أن تواجه البلدان الأكثر انفتاحاً ضغطاً مباشراً وغير مباشرة لاعتماد أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب التي تعكس تلك الأدوات التي طبقها مستثمروها وشركاؤها التجاريون الدوليون الرئيسيون. وترشد هذه التوصيات المؤسسات المالية لضمان تطبيق مبادئ مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب على فروعها وشركاتها التابعة التي تمتلك فيها حصص أغلبية الكائنة في الخارج خاصة في البلدان التي لا تطبق توصيات فريق العمل المالي أو تطبقها بصورة غير كافية.¹⁰ ونتيجة لذلك، غالباً ما تشترط الشركات الأم الأجنبية على شركاتها التابعة المحلية تنفيذ أدوات الرقابة المصممة في الخارج. وإذا كانت أدوات الرقابة هذه أكثر تشدداً مما تتطلبه مخاطر مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب لدى بلد معين، فإنها قد تقوض سياسة الاشتغال المالي لدى هذا البلد.

تُهج السياسات والتوصيات

قامت بلدان عديدة بتصميم قوانين مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب للحد من الآثار السلبية غير الضرورية على الوصول إلى الخدمات المالية وتشجيع كل من الاشتغال المالي والنزاهة المالية. واستناداً إلى الخبرات والتجارب الأولية في هذه البلدان، حددت دراسة إصلاح وتدعيم القطاع المالي (المعروفة باسم FIRST) تدابير عديدة تعمل على تسهيل وتيسير تصميم أدوات الرقابة الوطنية المناسبة لمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب التي تساند الاشتغال المالي.

10 يتعين التطبيق في الفروع والشركات التابعة الثابتة في حدود ما تسمح به القوانين واللوائح المحلية. وفي حالة حظر هذا التطبيق، على المؤسسات المالية إبلاغ السلطات المختصة في البلد الكائنة فيه المؤسسة الأم أنها لا تستطيع تطبيق توصيات فريق العمل المالي (التوصية 22).

الإطار 2: المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات التي تخدم أصحاب الدخول المنخفضة

وقد يكون مقدمو الخدمات المالية الذين يعملون مع عملاء منخفضي الدخل هدفاً لهذه المعاملات المقسمة الصغيرة للغاية. غير أن التنسيق والجهود التي يتطلبها ذلك تجعل هذه العملية غير جذابة نسبياً. كما أن حدود أو سقفوف المعاملات المناسبة لسوق العملاء منخفضي الدخل وأو رصد المعاملات يمكن أن يحد من المخاطر بصورة أكبر.

وتختلف مجموعات المخاطر باختلاف أنواع الخدمات المالية. فخدمات تحويل الأموال عبر الحدود قد تفرض مخاطر أعلى من التحويلات الداخلية. وبالمثل، تفرض خدمات الدفع في العادة مخاطر غسل أموال/تمويل إرهاب أعلى من خدمات القروض الصغرى نظراً لأن الطرف المستلم قد لا يكون معروفاً بصورة شخصية لمقدم الخدمة، وغالباً ما تكون معلومات مقدم الخدمة عن المرسل أقل مما يعلمه المقرض عن عملائه.

وتتنوع إمكانية سوء الاستخدام أيضاً حسب المؤسسة ونوعية مقدم الخدمة. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى بنك ما يقدم خدمات تمويل أصغر نظام على مستوى عالمي لإدارة المخاطر للتخفيف من المخاطر التي يواجهها. وقد يكون لدى مؤسسة تمويل أصغر قاعدة عملاء محدودة، وربما تعرف كل واحد من عملائها بالاسم. وهكذا قد يكون لكل منهما تدابير كافية معمول بها، وتبعاً لذلك، معدل مخاطر أقل بالنسبة لسوء الاستخدام المرتبط بغسل الأموال/تمويل الإرهاب.

قد يبين تقييم للمخاطر أن مجموعة المخاطر التي يواجهها مقدمو الخدمات المالية الذين يخدمون عملاء منخفضي الدخل متدنية نسبياً، كما يبرر اتخاذ تدابير مبسطة لمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب أو الإغفاء من هذه التدابير التي قد تخلق معوقات تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية. وقد تنخفض مجموعة المخاطر التي تواجه هذه المؤسسات بسبب ما يلي:

- العملاء بصورة عامة من الأشخاص الطبيعيين (ليسو شخصيات اعتبارية معقدة يصعب تحديد من له السيطرة فيها).
- جرت العادة أن يتمتع مقدمو الخدمة بعلاقات شخصية مع عملائهم، ويعرفون عن أنشطة عملائهم المزيد مقارنة بما يعرفه مقدمو الخدمات المالية القياسية/العادية. وتمكن هذه المعرفة مقدم الخدمة من التنبيه بسوء الاستخدام ومنعه.
- في العادة تنطوي المعاملات على مبالغ صغيرة نسبياً مما يجعلها أقل جاذبية لسوء الاستخدام على نطاق واسع.

وبالطبع، لا تعني هذه العوامل عدم وجود مخاطر سوء استخدام. فالمؤسسات الصغرى قد لا يكون لديها أنظمة رقابية كافية، مما يعرضها لسوء استخدام محتمل. في الغالب يعمل القائمون على غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تقسيم المعاملات إلى عدة معاملات صغرى حيث تسمى هذه العملية بتقسيم المعاملات درعاً للاشتباه.

لإحداث التوازن السليم، استشر الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص وغيرهم من الأطراف الأساسية

لضمان أن إطار مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب يتصدى للمخاطر المناسبة، وفي نفس الوقت يساند الاشتغال المالي، من الأهمية البالغة التشاور مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، وهيئات إنفاذ القوانين، وجهات تنظيم المؤسسات المالية، ووحدة الاستخبارات المالية، وغيرهم من الأطراف الفاعلة الأساسية. ونظراً لأن التأمين المالي والوصول إلى الخدمات المالية من الشؤون المستمرة، ينبغي أن تكون هذه المناقشات مستمرة.

ومن الأهمية بصورة خاصة إشراك أصحاب الدراية بقضايا الاستبعاد الاجتماعي، والاشتغال المالي، والخدمات المالية غير الرسمية. ويتمتع مقدمو الخدمات المالية غير المسجلين، ومقدمو خدمات الرعاية الاجتماعية، وهيئات إصدار بطاقات الهوية ومكاتب الاستعلام الاستثنائي برؤى مهمة يمكن أن يقدموها بشأن مخاطر مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب، والتدابير المناسبة لرقابة المخاطر.

وتحقق هذه التدابير أفضل نتائج عندما تُستخدم معاً في إطار سياسات شامل.

وفي الأمثلة المطروحة هنا، يُعتبر تنفيذ هذه النهج عملاً قيد الإنجاز. ولا تُستخدم هذه الأمثلة لشرح تدابير ممانعة، ولكن لإلقاء الضوء على بعض الخبرات والتجارب حتى تاريخه.

وضع سياسة لمساندة أدوات رقابة فعالة ومتناسبة لمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب، والاشتغال المالي

يشترك الكثير من الجهات والإدارات الحكومية في جوانب مختلفة لإطار مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب، وأيضاً جوانب مختلفة للاشتغال المالي. وفي الغالب، فإن النشاط الجوهري لهذه الهيئات والإدارات يعطيها رؤى مختلفة بشأن نهج وسياسات وأولويات مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب. ولضمان وجود نهج متماسك، على البلد المعني أن يتبنى سياسة واضحة وشاملة تلزم الحكومة بأكملها بأدوات رقابة فعالة ومتناسبة. ويتعين أن تكون هذه السياسة شاملة وتعكس النهج الموضحة فيما يلي.

تقييم المخاطر المحددة لغسل الأموال / تمويل الإرهاب في بلدك.

فهم أسباب الاستبعاد المالي وأثره.

كي يتسنى فهم الأثر المحتمل لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/ محاربة تمويل الإرهاب على الاشتغال المالي، يتعين على واضعي السياسات فهم الأسباب الرئيسية للاستبعاد، والمجموعات الرئيسية المتأثرة. ففي بلدان كثيرة، هناك نسبة كبيرة من السكان لا تحصل على خدمات بنكية. وفي الغالب تتضمن نسبة كبيرة من السكان أصحاب دخول منخفضة، وقاطني المناطق الريفية والمحيطية بالمناطق الحضرية، ومهاجرين بصورة غير رسمية أو موثقة.

تقييم الموارد المتاحة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب.

لضمان التنفيذ الفعال لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب، ومساندة الاشتغال المالي، يتعين على واضعي السياسات تقييم قدرات مقدمي الخدمات المالية، والجهات المنظمة للقطاع المالي، ومدى تغطية وسلامة نظام بطاقات الهوية في البلد المعني.

ومن الممكن أن يساعد التحليل المتأني البلد المعني على تصميم أدوات رقابة حول القدرات الحالية للهيئات الحكومية المعنية القائمة، وكذلك قدرات مقدمي الخدمة:

- أحكام مكافحة غسل الأموال في إندونيسيا بشأن رصد المعاملات تأخذ في الاعتبار مستوى القدرة التكنولوجية لمقدمي الخدمات المالية، مما يستلزم وجود نظام مطبق لإدارة معلومات لدى مقدمي الخدمة، دون اشتراط نوع أو مستوى معين من التكنولوجيا. ويُسمح

يساعد تقييم المخاطر الحكومات على تصميم أدوات الرقابة الملائمة والمناسبة ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب. كما يحاول هذا التقييم تحديد طبيعة وحجم غسل الأموال/تمويل الإرهاب في البلد، وأيضاً نقاط الضعف في أدوات الرقابة الموجودة (فريق العمل المالي 2007، فريق العمل المالي ج2008). وعلى البلدان النامية ذات القدرات الضعيفة أن تعتبر تقييم المخاطر مفيداً على نحو خاص حيث يساعدها في استخدام مواردها المحدودة للتصدي للمخاطر الرئيسية (فريق العمل المالي 2008).

وواقع الأمر أن التحديات تنجم نحو التركيز على الأنشطة مرتفعة المخاطر. ومع ذلك تحتاج الحكومات إلى تقييمات متوازنة للمخاطر تأخذ في الاعتبار المخاطر النسبية ونقاط الضعف في الأنشطة مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة المخاطر (دي كوكراً 2009)، ومن المهم على نحو خاص إعداد رؤية مستنيرة لطبيعة المخاطر التي تفرضها الخدمات المالية المتاحة بصورة معتادة للعملاء أصحاب الدخول المنخفضة ومستواها النسبي. وتتضمن مصادر المعلومات هيئات حكومية وإنمائية ومقدمي خدمات مالية من القطاع الرسمي وغير الرسمي. وستساعد المخاطر التي تم تصنيفها حسب القطاعات المالية الفرعية، والمؤسسات، ومجموعات العملاء، وغير ذلك من السمات الأخرى ذات الصلة (مثل المنطقة الجغرافية) الحكومات على صياغة تدابير متناسبة لرقابة المخاطر. ويتعين القيام بتقييمات المخاطر بصورة منتظمة على أن يرافقها تقييم للأثر المحتمل لأدوات الرقابة المقترحة لمخاطر مكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب على مقدمي الخدمة والعملاء.

الإطار 3: أسباب الاستبعاد

من المهم النظر إلى حجم القطاع غير الرسمي في البلد المعني وفهم أسباب استبعاد العملاء.

- بصورة غير رسمية. وفي الغالب، يُنظر إلى الخدمات غير الرسمية على أنها أقل تكلفة وتتطلب مستندات أقل، وأكثر راحة من حيث التواجد بل أكثر ترحيباً لهذا القطاع من العملاء.
- **انعدام كفاءة السوق.** قد لا ترى المؤسسات المالية الرسمية ميزة سوقية في توفير سبل الوصول للخدمة أو قد تعوقها أعباء تنظيمية عن توسيع نطاق قاعدة عملائها. وفي الوقت نفسه، قد لا يُسمح للمؤسسات المالية غير الرسمية (مثل المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، الخ) الحصول على تراخيص أو الوصول إلى فوائد أخرى من التي يتمتع بها القطاع المالي الرسمي في حال غياب اللوائح والتنظيمات المناسبة.
- **التكاليف التنظيمية.** قد يترك مقدمو الخدمة السوق، وقد يُمنع مقدمو خدمات محتملون من دخول السوق إذا كانت تكاليف الامتثال للقواعد التنظيمية باهظة. وفي حال وجود عدد قليل من مقدمي الخدمة، قد يجد العملاء الأمر أكثر صعوبة للوصول إلى المنتجات المناسبة بسعر ميسور.

- **عدم إتاحة الخدمة للعملاء.** قد يمنع عدم الوصول الفعلي لنقاط الخدمة الناس من البحث عن الخدمات المالية الرسمية خاصة في المناطق الريفية أو الأماكن التي بها عدد قليل من الفروع، أو ماكينات الصراف الآلي، أو غير ذلك من طرق الوصول إلى حساب ما. وثمة معوق آخر يتمثل في يسر التكلفة/القدرة على تحمل التكاليف: ويتضمن ذلك اشتراط المؤسسات المالية وجود رصيد بمبلغ يمثل حد أدنى لفتح حساب إيداع، وكذلك مصروفات الحساب، ومصروفات المعاملات، وغير ذلك من التكاليف الأخرى لاستخدام المنتج متاح. وأخيراً هناك المعوقات التنظيمية مثل شرط وجود بطاقة هوية ضمن المستندات التي أصلاً غير متاحة مجاناً لأصحاب الدخول المنخفضة، وهو ما قد يعوق الوصول إلى الخدمة.
- **رغبة العملاء في الانسحاب.** قد يرغب الناس في الانسحاب من الخدمات الرسمية إذا رأوا فوائد أكثر من حيث التكاليف أو سبل الراحة أو الثقة أو الروابط الثقافية في الذهاب إلى مقدمي الخدمات

الإطار 4: كيفية تقييم القدرات

يمكن طرح الأسئلة التالية للمساعدة في تقييم قدرات البلد المعني لتنفيذ أدوات الرقابة المناسبة لمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب:

قدرات مقدمي الخدمات المالية

- هل أنظمة الإدارة والمعلومات يدوية أم إلكترونية؟ هل هي مناسبة لعمليات المؤسسة؟
- هل يمكن لبرامج الكمبيوتر أن تدعم في وضع حدود للمعاملات، وقيود للمنتجات، ورصد المعاملات المشبوهة؟
- ما معلومات العميل المتاحة بوجه عام؟
- ما هي القدرات الحالية والممكنة لدى المؤسسة في مجال الإبلاغ وإعداد التقارير؟
- ما شروط الامتثال التي يتم الالتزام بها بالفعل حالياً؟ ما القدرات المتاحة لمواجهة تدابير امتثال متزايدة؟

قدرات الجهات المنظمة للقطاع المالي

- ما هي الهيئات المناط بها تنظيم وتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب؟ ما حدودها الحالية وما ينبغي أن تكون عليه؟
- هل التنسيق فعال بين هذه الهيئات؟
- هل تتمتع هذه الهيئات بهيئة موظفين ذوي خبرة وأنظمة تدريب وموازنة كافية؟
- هل توجد وحدة استخبارات مالية؟ ما القدرات التي تتمتع بها والموارد المتاحة لها؟

قدرات النظام الوطني لتحديد الهوية

- هل يوجد نظام وطني لتحديد الهوية أو مصادر للمعلومات الخاصة بالهوية؟
- ما نسبة السكان التي يغطيها هذا النظام؟
- ما هي العوامل التي تقيد الناس من الحصول على بطاقة هوية رسمية؟
- ما مدى سلامة واكتمال هذا النظام؟ كيف يمكن التخفيف من المخاطر؟
- هل تتمتع هذه الجهة المسؤولة عن تحديد الهوية الوطنية بهيئة موظفين ذوي خبرة وأنظمة تدريب وموازنة كافية؟

حتى بالأنظمة اليدوية إن كانت مناسبة، وهو ما يساعد على وجه خاص في المؤسسات الصغيرة التي تفتقر إلى أنظمة إدارة المعلومات، ولكنها قادرة على رصد المعاملات بفاعلية من خلال نظام يدوي.

- يشترط نظام مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب على المؤسسات المالية في جنوب أفريقيا تحديد عملائها الحاليين والتحقق منهم وفق القواعد الجديدة في غضون 12 شهراً من تاريخ الالتزام بالفحص النافي للجهالة (العناية الواجبة) للعملاء. ويواجه العملاء القدامى لفترة طويلة الذين لم يتم تحديدهم وفق القواعد الجديدة خطر تجميد حساباتهم. ويسعى العملاء والمؤسسات للامتثال. وقد وجدت البنوك أن الالتزام بهذا الموعد النهائي مكلف للغاية. وبالتالي، قامت الحكومة بتعديل الإطار الزمني لتحديد العملاء حسب المخاطر. وطلب من المؤسسات المالية الالتزام بشروط الفحص النافي للجهالة (العناية الواجبة) للعملاء الأعلى مخاطر أولاً، ثم مُنحت سنتين إضافيتين لاستكمال الإجراءات بالنسبة للعملاء الأقل مخاطر.

إعداد أدوات رقابة خاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب تتناسب مع المعاملات ومقدمي الخدمة

الأقل مخاطر. عندما تكون مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أقل، يمكن للبلدان التعامل بمرونة في استخدام توصيات فريق العمل المالي لتصميم نهج لا تعوق الوصول إلى الخدمات المالية. ومن الممكن أن يتضمن النهج المتناسب تعديل الشروط الخاصة بالمستندات التي يقدمها العميل والتحقق منه، وتبسيط الشروط المعقدة لحفظ السجلات، وإطلاق قنوات خدمة جديدة.

مستندات العميل والتحقق منه. في الغالب، يحتفظ العملاء أصحاب الدخل المنخفضة بأرصدة حسابات صغيرة، ويقومون بإجراء معاملات محلية بمبالغ قليلة لا تمثل مخاطر كبيرة بالنسبة لغسل الأموال/تمويل الإرهاب، وهناك بلدان عديدة تبنت أدوات رقابة متناسبة مع هذه الحسابات والمعاملات حيث يُعفى العملاء من بعض أدوات الرقابة القياسية الأكثر تشدداً. وإذا رغب العملاء في القيام بمعاملات أعلى قيمة من العتبة المحددة، يُشترط عليهم حينئذٍ الامتثال التام لمتطلبات التحقق القياسية.

وعندما تقل المخاطر، فإن الحد من أدوات الرقابة يمكن أن يعمل على تسهيل وتيسير الاشتغال المالي. وقام جنوب أفريقيا بتطبيق إعفاء من الامتثال (إعفاء 17) حيث يعفى من شرط التحقق من عنوان السكن لعملاء البنوك الذين يحتفظون بأرصدة حسابات بمبالغ صغيرة (تقل عن 3000 دولار أمريكي)، ويجرون معاملات صغيرة، ولا يقومون بمعاملات دولية. ويُعتبر "جل عملاء البنوك" ذوي مخاطر متدنية نسبياً حتى وإن جرت العادة على صعوبة التحقق من عناوين سكنهم. وثمة دراسة ظهرت مؤخراً تحرت سوء الاستخدام الجنائي لهذه المنتجات. ووجدت هذه الدراسة أن شيئاً من سوء الاستخدام حدث، وكان مستوى سوء الاستخدام متدن بصورة جوهرية، وكانت المبالغ محل التعامل أقل مقارنة بسوء استخدام المنتجات القياسية غير المعفاة (دي كوكرب 2008).

الإطار 5: أدوات الرقابة المحتملة المناسبة لتحديد هوية العميل

يمكن الأخذ بعين الاعتبار في أدوات رقابة متناسبة مثل ما يلي بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المنخفضة:

أن ترسم ملامح وتوصيفاً لهذا العميل وتكون انطباق عن المعاملات التي يمكن توقعها على نحو معقول. ويمكن استخدام هذه الملامح والتوصيفات لبناء العلاقات مع العملاء ورصد المعاملات المشبوهة. ومن خلال تحسين عملية رصد الحسابات بناءً على قوة الملامح والتوصيفات والمعلومات التي تم رسمها للعميل، يمكن التعويض عن المخاطر الناتجة عن تبسيط شروط التحقق.

• السماح بإجراءات التحقق من المعلومات من خلال قواعد بيانات موثوقة من طرف ثالث مثل سجلات الاستعلامات الائتمانية (مكاتب الاستعلام الائتماني)، وقواعد البيانات الحكومية.

- السماح بإجراءات تحقق من خلال مجموعة من المستندات المتاحة لأصحاب الدخول المنخفضة تتناسب مع المخاطر المنخفضة لسوء استخدام غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
- تبسيط إجراءات التحقق للمعاملات ذات المبالغ المنخفضة وفق عتبة محددة. على سبيل المثال، قد لا يُطلب من العملاء إظهار ما يثبت محل الإقامة أو قد يُسمح لهم استخدام نماذج بديلة لمستندات الهوية للقيام بمعاملة أقل من حد معين.
- التركيز على ملامح وتوصيف العميل والمعلومات الخاصة به خاصة في حالة عدم وجود نظام وطني لإثبات الهوية والتحقق منها أو ضعف هذا النظام. عندما تقوم مؤسسة ما بجمع معلومات إضافية عن العميل مثل مصدر الدخل الشخصي، والاستخدام المستهدف للحساب، وتفاصيل إضافية خاصة بالاتصال به، الخ، فإنها تستطيع

وعلى ضوء الطبيعة غير المعروفة للمخاطر، فإن الجهة التنظيمية اختارت تقييد تشغيل المعاملات على الحساب بدلاً من منع نموذج العمل برمته. وتسمح إجراءات الرقابة أيضاً بالمرونة: فالعملاء الذين يرغبون في التعامل مع مبالغ أكبر يمكن إعفائهم من القيود بعد الالتزام بالإجراءات الدورية الخاصة بالفحص النافي للجهالة (العناية الواجبة) التي تتم بالحضور الشخصي وجهاً لوجه. (بنك الاحتياطي الجنوب أفريقي 2008).¹³

ومن خلال التشاور والرصد المستمرين، يمكن تنقيح أدوات الرقابة المناسبة هذه الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب حسب ظهور المخاطر ووفق مقتضيات وظروف السوق.

التدرج في تنفيذ مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب، إن اقتضت الضرورة.

يتعين على كافة البلدان السعي نحو استيفاء معايير فريق العمل المالي في غضون مدة معقولة، وعليها ضمان تطبيق الخطوات الأولى قبل فرض الخطوات الثانية. وإن لم تُرتب الخطوات بصورة سليمة، فإن أدوات الرقابة قد تكون مكلفة، وسيكون تأثيرها محدود.

وبالنسبة للبلدان التي ليس لديها موارد لتنظيم كافة مجالات المخاطر المحتملة على نحو فعال، فإنها تستطيع أن تتخذ نهجاً يستند إلى مخاطر ومتدرج.¹⁴ ويعتبر تنفيذ أدوات الرقابة بناءً على المخاطر، والسياق القطري، وقدرات الجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات المالية النهج الأكثر فعالية.

إمسك الفاتر لدى مقدمي الخدمات المالية. يؤدي اشتراط وجود نظام لإمداد الإدارة بالمعلومات، وصور ورقية لسجلات المعاملات ومستندات التحقق من العميل إلى زيادة تكاليف الامتثال، وهو ما يؤثر بصورة خاصة على المؤسسات الصغرى. ومن الممكن أن تشمل المرونة إزاء اشتراط وجود نظام لتزويد الإدارة بالمعلومات السماح بوجود نظام إلكتروني أو ورقي يفي بشروط الإبلاغ الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى التي بها عدد محدود من العملاء والفروع.

الأعمال المصرفية بلا فروع التي تستخدم تكنولوجيا ونماذج أعمال جديدة. هناك بعض النهج الجديدة مثل الخدمات البنكية باستخدام الهاتف المحمول¹¹ تفرض مخاطر محددة، ولكنها أيضاً تسمح بأنظمة متقدمة لتزويد الإدارة بالمعلومات لتسهيل عملية رصد المعاملات والعملاء بصورة أكثر شمولية.¹² ومع وجود المعلومات الجاهزة عن المعاملات من خلال الأنشطة البنكية باستخدام الهاتف، فإن المرونة إزاء أدوات الرقابة ربما تكون معقولة. وهناك خيار للمعاملات المحلية بمبالغ قليلة من خلال الهاتف يتمثل في تعيين وكلاء معتمدين للتحقق من هوية العملاء بالنسبة للحسابات الجديدة. وهناك خيار آخر اتخذته جنوب أفريقيا بمقتضاه تمت الموافقة على التسجيل دون الحضور شخصياً وذلك في حدود الإعفاء رقم 17. ويشترط على أي بنك يقدم منتجات باستخدام الهاتف المحمول أن يحصل على الاسم ورقم الهوية من العميل ثم يفحصهما مقابل قاعدة البيانات المقبولة المتاحة من قبل طرف ثالث، ثم يقوم بإجراءات إلكترونية إضافية بشأن العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة) للعملاء. ومع ذلك، حيث إن الجهة التنظيمية تشعر أن هذا النموذج يفرض مخاطر أعلى بالنسبة لمكافحة غسل الأموال، فإن العملاء الذين يلجأون إلى التسجيل دون الحضور شخصياً لا يستطيعون التعامل على حساباتهم بحركة تزيد قيمتها على 1000 راند (120 دولار أمريكي) في اليوم الواحد.

11 تعتبر الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول جزء من النشاط المصرفي بلا فروع. ويعرض نموذج العمل هذا قضايا محددة خاصة بمكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب نظراً لسهولة حمل الجهاز، والقدرة على تنبع حركة بطاقات هواتف محمول محددة (SIM)، وزيادة المعلومات بهدف رصد المعاملات المالية والمعاملات الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وبيطها.

12 انظر شاتين وآخرين (2008) للاطلاع على مناقشة متعمقة عن الخدمات المصرفية باستخدام الهواتف المحمولة، وقضايا مكافحة غسل الأموال/محرارية تمويل الإرهاب.

13 تم إدخال اشتراطات تحديد الهوية لمستخدمي الهواتف المحمولة في منتصف 2009، وهذه الاشتراطات (فيما يتعلق بتنظيم التنتص على الاتصالات، وتقديم قانون المعلومات ذات الصلة بالاتصالات رقم 70 سنة 2002 وتعديلاته) أقل مرونة من تدابير المعاملات البنكية من خلال الهواتف المحمولة، وتفرض تحدياً على الخدمات المصرفية باستخدام الهواتف المحمولة التي تحدث تغييرات كبيرة في جنوب أفريقيا.

14 انظر فريق العمل المالي (2008).

الإطار 6: التخفيف من مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب الناجمة عن خدمات الهاتف المحمول

- التمييز بين تدابير مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب بين 4 أنواع من مقدمي الخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول. تتمثل الأنواع الأربعة الأساسية للخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول في تبادل المعلومات المالية باستخدام الهاتف المحمول (m-fINFO)، وحسابات البنوك والأوراق المالية باستخدام الهاتف المحمول (m-BSA)، والدفع عن طريق الهاتف المحمول (m-Payments)، والأموال الإلكترونية (m-Money). وتقدم هذه الخدمات في الغالب بصورة مشتركة، وفي بعض الحالات تعمل إحداها بمثابة الأساس الذي تستند إليه الخدمات الأخرى. وكلما كانت القواسم المشتركة بين نماذج الخدمة، ونماذج الخدمات المالية التقليدية أقل، كلما زادت المخاطر ذات الصلة وازدادت إمكانات الاشتغال المالي. ويحظى تبادل المعلومات المالية باستخدام الهاتف المحمول بأكثر القواسم المشتركة مع النماذج التقليدية بينما الأموال الإلكترونية هي الأكثر استبعاداً.
- ثمة إمكانات كبيرة للهاتف المحمول لزيادة سبل الوصول إلى الخدمات المالية، كما أنها تمثل قنوات محتملة للنشاط الإجرامي. ولإحداث توازن للتصورات مقابل الخوف من الإفراط في التنظيم، فإن المخاطر الفعلية – وليس المخاطر المتصورة – بحاجة إلى تحديد باستخدام النهج التالية:
 - التركيز على الخدمات، وليس مقدمي الخدمة. أصبحت الخطوط التي تفرق بين مقدمي الخدمات المالية في قطاعات البنوك، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وبطاقات الائتمان، والتجارة باستخدام الهاتف المحمول غير واضحة. إلا أن المخاطر المحتملة للهاتف المحمول ومشغلي أنظمة الدفع تعتمد على سمات الخدمات ودرجة تعقيدها ودقتها بصورة أكثر ترجيحاً مما تعتمد على مقدم الخدمة. ويعتبر النهج المستند إلى الخدمة أكثر تشجيعاً لتهيئة مجال عمل متكافئ لجميع أنواع مقدمي الخدمة.

المصدر: شاتين وآخرون (2008)

تشجيع الإصلاحات المستندة إلى اعتبارات السوق لتشجيع الناس على البحث عن خدمات رسمية.

يتعين على واضعي السياسات تشجيع التدابير التي (1) تسمح بتقنين مقدمي الخدمات في القطاع غير الرسمي، و(2) تشجيع العملاء على الانتقال إلى مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي. ويستفيد العملاء الذين ينتقلون إلى مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي بصورة عامة من الحماية الأكبر للمستهلك ويتضمن ذلك التأكد من المعاملات وضمانها. ويستفيد القطاع المالي من النظام الأكثر استقراراً ومن الوساطة الرسمية الخاصة بالإيداعات والقروض في الاقتصاد. وتتضمن مبادرات السياسات التي تشجع الاشتغال المالي وتساند أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب ما يلي:

- تهيئة إجراءات تسجيل أو ترخيص غير إحترازي/تحوطي مبسطة لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، لا سيما، من يخدمون العملاء أصحاب الدخل المنخفضة.
- تشجيع موائيق قواعد السلوك لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي لزيادة وضوحها للعيان، ولزيادة مستوى الخدمات المقدمة للعملاء أصحاب الدخل المنخفضة.
- الحد من الحوافز المقدمة لاستخدام القنوات غير الرسمية، على سبيل المثال، سياسات سعر الصرف التي قد تؤثر على سلوكيات العميل.
- تسهيل وتيسير استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل المهاجرين بصورة غير رسمية أو مؤقتة، خاصة بالنسبة لتحويلات ونقل الأموال.
- تشجيع الداخلين الجدد إلى السوق الذين لديهم نماذج أعمال أرخص تكلفة وأكثر يسراً مثل الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول، واستخدام وكلاء غير مصرفيين.

ويمكن التدرج في تنفيذ أدوات الرقابة بالنسبة لمقدمي الخدمات الذين لا يخضعون لتنظيم بناءً على هذه المستويات الأربعة المترابطة للمسؤولية وتدابير الرقابة:

المستوى الأول: اشتراط تسجيل أساسي غير إحترازي/تحوطي لمقدمي الخدمات المالية. وهذه هي الخطوة الأولى للمؤسسات التي لم تخضع لتنظيم عام أو لإشراف في السابق.

المستوى الثاني: ضمان إمكانية تتبع العملاء والمعاملات. اشتراط تحديد هوية العميل ووجود سجلات موحدة للتعامل مع سيمكن الجهات الإشرافية والرقابية وجهات البحث والتحري من تتبع المعاملات إن اقتضت الضرورة. ويعتبر ذلك مناسباً للمؤسسات المستندة إلى اعتبارات المجتمعات المحلية والمؤسسات التي ليس لها تجارب سابقة مع الجهات الإشرافية.

المستوى الثالث: زيادة المتطلبات الخاصة برسم لمحات العميل وتوصيفه، والتحقق منه، ورضه. مع زيادة القدرات المؤسسية، يمكن إضافة الاشتراطات بالتناسب مع منتج المؤسسة ومستويات مخاطر العميل لديها. وفي العادة يكون ذلك مناسباً بالنسبة للمؤسسات التي لديها تاريخ خاص من إشراف القطاع المالي.

المستوى الرابع: تعزيز التحقق والاستبعاد عندما تسمح الأنظمة الوطنية بمستوى مرتفع من إجراءات التحقق من العميل ورضد المعاملات، يجوز استبعاد المعاملات المشبوهة بإنفاذ القانون قبل الانتهاء منها. ويعتبر هذا المستوى من الرقابة مناسب فقط عندما تتمتع هذه المؤسسات والجهات التنظيمية بقدرات شاملة.

تطوير النظام الوطني للهوية.

على الرغم من أن مستند الهوية الوطني ليس شرطاً مسبقاً لإطار فعال لمكافحة غسل الأموال/محااربة تمويل الإرهاب، إلا أن عدم وجود مستند موثوق لتحديد الهوية أو مصادر تحقق يمكن الوصول إليها - كل هذا يعمل على تعقيد إجراءات العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة) للعملاء، وزيادة تكاليف الامتثال، وتقويض فعالية أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال/محااربة تمويل الإرهاب. ولمعالجة أوجه القصور في البنية الأساسية الوطنية لتحديد الهوية التي قد تفرض معوقات أمام الوصول إلى الخدمات المالية، هناك عدة أمثلة لأدوات رقابة مبتكرة خاصة بمكافحة غسل الأموال/محااربة تمويل الإرهاب لا تفرض اشتراطات مجحفة:

- معظم البالغين في إندونيسيا يحملون بطاقة هوية وطنية. ومع ذلك لا تصدر هذه البطاقات مركزياً، وتقوم مؤسسات عديدة بإصدار نماذج مقبولة لبطاقات الهوية. وقد يحمل الشخص أكثر من بطاقة هوية واحدة، وقد تختلف المعلومات المثبتة فيها. وبالتالي أدت المخاوف بشأن الفساد وسهولة التزوير إلى المساس بسلامة هذه المستندات. ومع ذلك تُقبل بطاقة الهوية لأغراض العناية الواجبة (الفحص النافي للجهالة) للعملاء حيث إنها أفضل وسيلة متاحة للتحقق من الهوية. وتشترط إندونيسيا على البنوك استخدام المعلومات المثبتة على بطاقة الهوية، والمعلومات الإضافية المطلوبة من العميل لإعداد توصيف للعميل والمعاملات المتوقعة له. وفي العادة يُطرح على العملاء أسئلة لتأكيد وظائفهم، ودخولهم، ونشاط المعاملات المتوقعة، وذلك على الرغم من عدم التحقق من هذه المعلومات. ويساعد توصيف العملاء البنك على تحديد المعاملات التي قد تكون مشبوهة حيث إنها قد لا تتوافق مع التوصيف الخاص بالعميل. ويعتبر هذا التوصيف إضافة تساعد على مزيد من التحديد نظراً لقصور التحديد الأولي باستخدام بطاقة الهوية. وفي الوقت نفسه تتخذ إندونيسيا خطوات لتحسين سلامة نظامها الوطني الخاص بإصدار الهوية والتحقق منها.
- لدى جنوب أفريقيا نظام وطني واسع النطاق لإصدار بطاقات الهوية، إلا أن الشرط العام الخاص بمكافحة غسل الأموال/محااربة تمويل الإرهاب لجنوب أفريقيا الذي يقضي بالتحقق من محل إقامة العميل كان مشكلة محتملة الوقوع لعدد كبير من أصحاب الدخول المنخفضة الذين لا يحملون مستندات سليمة (على سبيل المثال، فواتير المرافق، وعقود الإيجار). ونتيجة لذلك، قامت جنوب أفريقيا بتعديل لوائح مكافحة غسل الأموال/محااربة تمويل الإرهاب لديها كي تسمح للمؤسسات المالية بالتحقق من هوية الشخص المعني باستخدام وثيقة الهوية الوطنية دون الحاجة إلى التحقق من محل إقامة الشخص المعني إذا كان المنتج المالي في حدود رصيد معين (3 آلاف دولار) ووفق قيود المعاملات (600 دولار في اليوم). وقد لاقى

تستطيع حكومة ما تشجيع الناس على استخدام الخدمات المالية الرسمية وتهيئة بيئة تعمل على تسهيل وتيسير سبل الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك من الصعب تغيير الأنماط السلوكية للمستهلكين. وتتضمن الأمثلة على جهود الحكومية تقنين تحويل الأموال وربط الاشتغال بحوافز تُقدم للقطاع الخاص:

- تحاول حكومة إندونيسيا حماية العمالة المهاجرة من خلال تشجيعها على استخدام الخدمات المالية الرسمية. وتشترط على هذه العمالة فتح حساب بنكي قبل العمل بالخارج. وقد حقق هذا النهج بعض النجاحات: إلا أن العديد من العمال يستخدمون خدمات غير رسمية حيث إنهم يواجهون معاناة شديدة في استيفاء المستندات المطلوبة في البلد المرسل وأو نظراً لأنهم يفضلون حمل الأموال إلى أوطانهم معهم.
- يوجد معدل مرتفع لتحويلات الأموال إلى باكستان، وقد اتخذ البنك المركزي الباكستاني إجراءات عديدة لزيادة تدفقات التحويلات من خلال قنوات رسمية بخفض تكاليف التحويل وضمان أسعار صرف رسمية أفضل.
- كواحدة من أعلى 3 بلدان متلقية للتحويلات في العالم، عملت المكسيك بصورة نشطة على تيسير وتسهيل تدفقات التحويلات. وقد ضغطت حكومة المكسيك بشدة على مؤسسات أمريكية لقبول بطاقة التسجيل الفصلي كإثبات للهوية للمهاجرين المكسيك الذين ليس لديهم مستندات إقامة رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويفضل هذه الجهود، من المقدر أن حوالي 90 في المائة من التحويلات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك يتدفق عبر قنوات رسمية.
- قامت حكومة جنوب أفريقيا، بالتعاون مع دوائر المال والأعمال والبنوك العمالية والدوائر المعنية بالمجتمعات المحلية، بتهيئة الظروف التي تبنت فيها صناعة الخدمات المالية في جنوب أفريقيا ميثاق القطاع المالي في 2003. ويلزم هذا الميثاق القطاع المصرفي بتقديم خدمات مصرفية أساسية لثمانين في المائة من العملاء أصحاب الدخول الأقل. وترتبط القدرة بالحصول على عقود حكومية بهذه الأهداف الاجتماعية، ومن ثم فهناك حوافز لهذه المؤسسات لتحقيق هذه الأهداف. ويعتبر هذا الميثاق من الإجراءات التدخلية الكبيرة في السياسات التي عملت على تحفيز البنوك للتعاون في تقديم حساب بنكي لتعاملات أصحاب الدخول المنخفضة (Mzansi account - حساب ميزانسي) حيث حقق هذا المنتج نجاحاً كبيراً. وحتى تاريخه تم فتح أكثر من 6 ملايين حساب من هذا النوع.

الخلاصة

يمكن - بل يتعين - أن يكون السعي نحو الاشتغال المالي ومكافحة غسل الأموال/ أهداف مكملة للسياسات الوطنية. فعند استبعاد العملاء أصحاب الدخل المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية، لا يمكن تحقيق أهداف سياسة مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب. ويمثل التقدم نحو كلا الهدفين تحدياً، لكن توفيق سياسات مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب لتتلاءم مع السياق المحلي، وتنفيذها بحساسية يمكن أن يحقق منافع كبيرة للعملاء ومقدمي الخدمات المالية.

المصادر

Bester, H., D. Chamberlain, L. de Koker, C. Hougaard, R. Short, A. Smith, and R. Walker. 2008. *Implementing FATF standards in developing countries and financial inclusion: Findings and guidelines*. The FIRST Initiative. Washington, D.C.: The World Bank

Chatain, P-L, R. Hernández-Coss, K. Borowik, and A. Zerzan. 2008. *Integrity in mobile phone financial services: Measures for mitigating risks from money laundering and terrorist financing*. Washington, D.C.: The World Bank

De Koker, L. 2006. Money laundering control and suppression of financing of terrorism: Some thoughts on the impact of customer due diligence measures on financial exclusion. *Journal of Financial Crime*, Vol. 13 No. 1, 26

2009a. Identifying and managing low money laundering risk: _____ Perspectives on FATF's risk-based guidance. *Journal of Financial Crime*, Vol. 16 No. 4

2009b. The money laundering risk posed by low risk financial products in South Africa: Findings and guidelines. *Journal of Money Laundering Control*, Vol. 12 No. 4

Financial Action Task Force. 2007. *Guidance on the Risk-based Approach to Combating Money Laundering and Terrorist Financing—High Level Principles and Procedures*. Paris: FATF

2008a. *Guidance on Capacity Building for Mutual Evaluations and Implementation of the FATF Standards Within Low Capacity Countries*. Paris: FATF

هذا التحرر البسيط في اشتراطات العناية الواجبة الخاصة بالعميل الذي أثبت أنه مفيد للغاية في زيادة الاشتغال المالي ترحيباً من جانب فريق العمل المالي في تقييمه المتبادل في سنة 2009 لامثال جنوب أفريقيا لتوصياته.

- تقوم المملكة المتحدة حالياً بتنفيذ نظام وطني لبطاقات الهوية. ويتعين على أي مؤسسة مالية الحصول على اسم العميل بالكامل، ومحل إقامته، وتاريخ ميلاده. وفي العادة يتم التحقق من هذه المعلومات من خلال جواز سفر سار أو رخصة قيادة و/أو الوصول إلى قواعد البيانات الإلكترونية المناسبة. ومع ذلك يسمح هذا النظام لمن يجدون صعوبة في الوفاء بالاشتراطات القياسية والذين يرغبون في فتح حساب بنكي أساسي بتقديم مستندات بديلة. فعلى سبيل المثال، يمكن للأفراد الذين يعيشون في مساكن ودور مدعومة وتقدم لهم خدمات، الحصول على خطاب من مدير الدار، كما يمكن لمن لا سكن لهم الحصول على خطاب من رب العمل أو مدير المأوى الذي يعيشون فيه.
- وإن كان نطاق تغطية ونزاهة نظام الهوية القائم ليس كافياً، أو لا يمكن الاستفادة منه بسهولة لأغراض العناية الواجبة للعملاء، يمكن للهيئات الحكومية تبني المبادرات التالية:

- تحديد الشروط ومن بينها المصروفات المعقولة حتى يتسنى للمؤسسات المالية المرخص لها الوصول إلى قواعد البيانات العامة الموجودة.
- ضمان جمع البيانات الدقيقة وحفظها بصورة آمنة.
- تسهيل إنشاء قواعد بيانات جديدة مثل سجلات الاستعلامات الائتمانية الخاصة (مكاتب الاستعلام الائتماني)، والسماح باستخدام سجلاتها لأغراض العناية الواجبة.
- الاتجاه نحو أجهزة المقاييس الحيوية (مثل بصمة الإبهام) للتحقق من الهوية.

وبالتوازي مع أنظمة الهوية الوطنية، يتعين على البلدان ضمان أن قواعد سرية وخصوصية بيانات عملائها تستوفي المعايير الدولية للحفاظ على السرية والخصوصية. وما لم تتوافر الحماية للبيانات الشخصية، قد يفضل العملاء (وخاصة الذين لا تتوافر لهم خدمات بنكية) خدمات مالية غير رسمية (لا يمكن تتبعها). ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار حق الهيئات الحكومية المتعددة في الوصول إلى البيانات، فعلى سبيل المثال، قد لا يرغب العملاء المحتملون في استخدام الخدمات المالية الرسمية إن كانت بياناتهم عرضة لوصول السلطات الضريبية المحلية أو الوطنية إليها.

رجاء، لا تتردد في تبادل مذكرات المناقشة المركزة هذه مع زملائك ولا تتردد في طلب نسخ إضافية من هذه الدراسة أو غيرها في هذه السلسلة.

ترحب المجموعة الاستشارية بمساعدة الفقراء بملاحظاتكم على هذه الدراسة.

جميع إصدارات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء متاحة بموقع المجموعة على شبكة الإنترنت وهو: www.cgap.org

CGAP
1818 H Street, NW
MSN P3-300
Washington, DC
20433 USA

رقم الهاتف: 202-473-9594
فاكس: 202-522-3744

البريد الإلكتروني:
cgap@worldbank.org
© CGAP, 2009

بدون فروع للبنوك التغيرية: الهواتف المحمولة والتكنولوجيا الأخرى لزيادة سبل الوصول إلى التمويل. مذكرة مناقشة مركزة رقم 43. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

South African Reserve Bank. 2008. *Cell-phone Banking*. Guidance note 6/2008 issued in terms of section 6(5) of the Banks Act, 1990

2008b. *Terrorist Financing*. Paris: FATF. —

ج 2008. إستراتيجيات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. باريس: فريق العمل المالي.

Isern, J., D. Porteous, R. Hernandez-Coss, and C. Egwuagu. 2005. تنظيم مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب: آثار ذلك على مقدمي الخدمات المالية الذين يخدمون الفقراء". مذكرة مناقشة مركزة رقم 29.

واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. Lyman, T., M. Pickens, and D. Porteous. 2008 "وضع لوائح تنظيم العمل المصرفي

ومؤلفو هذه الدراسة هم جنيفر إيسرن Jennifer Isern، أخصائية تمويل أصغر رئيسية - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ولويس دي كوكر Louis de Koker استشاري سياسات لدى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وأستاذ قانون جامعة (Deakin) - أستراليا. وهم ممتنون لما قدم من تعليقات داعمة على مسودة هذه الوثيقة من لطيفة ميريكان Latifah Merican، وستيوارت بيكونا Stuart Yikona، وإيميكو تودوروكي Emiko Todoroki من وحدة النزاهة المالية بالبنك الدولي، وريتش روزنبرغ Rich Rosenberg، وتيم ليمنان Tim Lyman، وجانيت توماس Jeanette Thomas، ومايكل تارازي Michael Tarazi، وأنا نونان Anna Nunan من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

تعرض هذه المذكرة النتائج الأساسية لتقرير صدر مؤخراً (بিসنتر وأخرون 2008)، تنفيذ معايير فريق العمل المالي في البلدان النامية والاشتمال المالي: النتائج والإرشادات. مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي (FIRST)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي وتعرض وجهات نظر إضافية بشأن القضايا ذات الصلة بالوصول إلى التمويل. وتم تمويل هذه الدراسة من خلال مبادرة (FIRST)، وتم القيام بها من خلال (Genesis Analytics)، وترأست جنيفر إيسرن من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء اللجنة التوجيهية للدراسة.

وفيما يلي صيغة مقترحة للاستشهاد بهذه المذكرة:

جنيفر إيسرن، ولويس دي كوكر 2009. مكافحة غسل الأموال/محرارة تمويل الإرهاب: تعزيز الاشتغال المالي والنزاهة المالية* مذكرة مناقشة مركزة رقم 56. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.



trengthening Financial Sectors

تعتبر مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي (FIRST) صندوق منح متعدد الجهات المانحة تقدم المساعدة الفنية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لتشجيع تطوير القطاع المالي. وتعمل منح المساعدات المالية من هذه المبادرة على تمكين الجهات القائمة على وضع السياسات الوطنية والجهات التنظيمية الوطنية على تحديد الإستراتيجيات، وشحن السياسات، وتحسين الأطر القانونية، وبناء الأسواق المحلية، وتعزيز القدرات لتنظيم القطاع المالي والإشراف عليه وتطويره في البلدان المعنية.

